



Distr.  
GENERAL

A/C.3/35/9  
7 November 1980  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

اللجنة الثالثة

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، وموجهة الى  
الأمين العام من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي أسلمكم فيه شخصيا المذكرة المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر والموجهة اليكم من سعادة الجنرال لويس غارسيا ميذا ، رئيس جمهورية بوليفيا ، أرجو منكم ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، العمل على تعميم هذه المذكرة على جميع الدول الأعضاء بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

( التوقيع ) فرناندو أورتييز سانز

السفير

الممثل الدائم



مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠، وموجهة إلى  
الأمين العام من رئيس جمهورية بوليفيا

أتشرف أن أشير إلى المعاهدة الودية التي أجريتموها مع وزير خارجية بوليفيا في ٩ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ؛ فلقد كانت فرصة مناسبة له لإعطائكم بياناً موجزاً بأصول حكومة إعادة التعمير الوطني ببوليفيا ، ومقاصدها وسياساتها الأساسية .

واني لأرى من المناسب الآن أن أؤكد كل ما قاله في تلك المناسبة الجنرال خافيير سروتو كالديرون وزير الخارجية البوليفي ، وأن أشير من جانبي إلى بعض المسائل التي أراها مهمة لا يوضح طابع الحكومة التي أتشرف برئاستها .

وقد سبق أن أعلن عدد من الوثائق الرسمية التي أصدرتها حكومة بوليفيا أن حقوق الإنسان تحترم في بوليفيا دون أى قيد وفي جميع الحالات ، في إطار القوانين التي تنظم المجتمع البوليفي .

واني لأود أن أشدد على هذه النقطة بسبب التقدير السامي التي تكّنه بوليفيا ، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة ، للمنظمة . واني أفعل ذلك لأن حكومة القوات المسلحة لإعادة التعمير الوطني ترغب في أن تحدد بـ"جلاء" رأيها الأساسي في المضمون الاجتماعي والتاريخي لحقوق الإنسان .

اننا نرى أن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون مجرد مفاهيم شكلية ومجردة وفردية ، بل إنها يجب أن تمثل حقوقاً حقيقية ومحددة تشكل جزءاً من نظرة مسيحية وإنسانية واسعة . وقد تؤكد هذا الرأي في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي يصف تلك الحقوق بأنها "أسس أمان عام للبشر" ، وتؤكد أيضاً في كثير من قرارات الجمعية العامة ، بما فيها القرار ١٣٠/٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي يعلن أن "جميع حقوق الإنسان مترابطة لا تتجزأ" .

وترى حكومتنا أن حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والتاريخية ، تتمثل في الحقوق التي تهدف إلى إقامة ظروف حياة أفضل للبلدان غير المستقلة ، والحقوق التي تهدف إلى تأمين حياة تخلو من جميع أشكال النهب والاستغلال للشعوب ، والتوصل إلى أسعار عادلة لما لديها من مواد خام ومنتجاتها الأحادية ، أى تحقيق الرغبة الأساسية في قهر الفقر والتخلف ، وهو حق تتوقف عليه جميع الحقوق الأخرى .

هذا هو تصورنا المتكامل لحقوق الإنسان . وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نفعل أى مسألة متصلة بالحقوق الفردية ، سواء كانت حقوقاً سياسية أو مدنية ، التي تمس كرامة الرجل والمرأة .

ونحن إذا اضطررنا ، لأسباب قاهرة لا يمكن تجنبها في حياة الشعوب ، أن نتخذ رغم إرادتنا ما أقصى قدر ممكن من الحذر ، تدابير وقائية للحفاظ على النظام العام وتجنب مصادمات

لا نفع فيها ، فاننا نفعل ذلك ونحن على ثقة مطلقة بأننا ننفذ رغبات الاغلبية الوطنية المظلمى ، لصالح السلم الداخلي وعن قناعة بأن هذه التدابير لن تستمر إلا للفترة اللازمة لتدعيم الأوضاع الطبيعية لمؤسساتنا .

ولقد تحقق هذا التدعيم ، ونحن نشعر الآن بالارتياح لكوننا قد أنجزنا المرحلة الأولى في تحقيق أهدافنا الأساسية . فنحن قد أهدنا إقرار السلم والنظام والتعايش السلمي بين البوليفيين . وان الممارسة السلمية لحقوق الانسان ، في اطار المفهوم المتكامل للسياسة التي ننتهجها ، هي الآن حقيقة واقعة . اننا الآن في وضع يسمح لنا ببناء الديمقراطية البوليفية الجديدة .

ووفقا لذلك ، وان أضع في الاعتبار أن تلك المسألة كانت تشكل مصدر قلق لكم ، أود أن أعلن أن حكومتي على استعداد لتحديد موعد يقوم فيه وفد من لجنة حقوق الانسان بزيارة بوليفيا ، وذلك حتى يبدد بصورة نهائية الصورة المشوهة التي تسمى مصادر المعلومات المنحازة الى تقديمها عن بوليفيا في محاولة منها لإيذاء بلدي .

واني لأشكركم على اهتمامكم بهذه المسألة وأنتهز هذه الفرصة لأقدم اليكم من جديــــــــــــــــد تأكيدات أسمى إعتباري .

(التوقيع) لويس غارسيا ميذا

-----